



KONGRA STAR
مؤتمر ستار

إبادة المرأة السياسية: اغتيالات الدول الممنهجة ضد المرأة الناشطة سياسياً



إبادة المرأة السياسية: اغتيالات الدول الممنهجة ضد المرأة الناشطة سياسياً





جدول المحتويات

- 4 .1 مقدمة
- 5 .2 الهجمات المستهدفة
- 6 .1.2 زهرة و هبون و أمينة
- 9 .2.2 قضية هفرين خلف
- 11 .3 الذهنية الذكورية للدولة التركية
- 13 .4 القتل المُستهدف للمرأة المنظمة من قبل الدول
- 14 .1.4 أمثلة عن استهداف المرأة حول العالم
- 16 .5 لم تتحقق العدالة للمرأة الناشطة
- 17 .1.5 الصمت الدولي إزاء الهجمات
- 19 .6 الحاجة للمقاومة والدفاع عن النفس



1. المقدمة

منذ بدء هجمات الاحتلال التركي ومرتزقته في 9 تشرين الأول لعام 2019 على كل من منطقة سري كانية (رأس العين) وكري سبي (تل أبيض) ، وإلى يومنا هذا ولا يزال الاحتلال التركي مستمراً بممارساته اللاإنسانية من قتل وتعذيب واغتصاب وتنكيل ، وكل هذه الانتهاكات البشعة بحق المرأة تندرج ضمن قائمة جرائم الحرب ، حيث طالت هذه الانتهاكات كافة مناطق ومدن شمال وشرق سورية لتصل لقرى تابعة لمدينة كوباني .

ففي الثالث والعشرون من شهر حزيران 2020 ، استشهدت كل من زهرة بركل وهبون ملا خليل وأمينة ويسبي وهم عضوات مؤتمر ستار في إقليم الفرات ، بقصف طائرة مسيرة استهدفت المنزل الذي كن في زيارته ، إستشهادهن لم يكن بمحض الصدفة بل كان بسبب دورهن في حركة نضال المرأة لبناء المشروع الديمقراطي في شمال وشرق سوريا .

الهدف من هذا الملف هو توضيح الممارسات الممنهجة لقتل الناشطات من قبل الدول واستخدامه وذلك لضرب الحركات التحررية التي تعترض خططها الإمبريالية والرأسمالية .

إن قضية زهرة وهبون وأمينه ، وكذلك قضية هفرين خلف التي قُتلت في 12 تشرين الأول 2019، كلا العمليتان وقعتا في سياق عملية الاحتلال التركي لشمال وشرق سوريا ، وهو رد صارم لدحر روح المقاومة لدى المرأة التي تشكل عقبة أمام توسع المشروع التركي في المنطقة .

إن عمليات قتل المرأة هذه لا تقتصر على الدولة التركية فقط ، بل إنها ممارسات ممنهجة من قبل أغلب الدول في كافة أنحاء العالم ، حيث أن الذهنية الذكورية هي النظام السائد لديهم جميعاً وهذه الذهنية لها بُعد عالمي في العديد من البلدان على الرغم من الاختلاف الثقافي والاجتماعي والسياسي، حيث أن هذه الجرائم المرتكبة ضد المرأة تتم دون محاكمة الجناة ومحاسبتهم .



2. الهجمات المستهدفة:

هناك تاريخ طويل لاستهداف الدولة التركية للمرأة ولايزال يستمر إلى يومنا هذا ، فهناك أمثلة كثيرة على ممارسات الدولة التركية وقتلها للنساء ، وفي ما يلي قضية ثلاث نساء قُتلن في هجوم بطائرة مسيرة في اليوم (23 حزيران 2020) مساءً في قرية حلنجة التابعة لمقاطعة كوباني ، وايضاً قضية هفرين خلف ، الأمين العام لحزب سوريا المستقبل ، التي اغتيلت على يد المرتزقة المدعومة من قبل تركيا .

من هن النساء اللاتي أصبحن هدفاً للدولة التركية؟





1.2. زهرة و هبون و أمينة:

زهرة بركل:

ولدت زهرة بركل في قرية برخ بوتان في كوباني عام 1987 ونشأت ضمن عائلة وطنية كما درست القانون في جامعة حلب .

اتخذت زهرة موقفاً في ثورة 19 تموز، وشاركت زهرة في نشاطات المرأة بشكل سري عندما كان حزب البعث لا يزال في كوباني .

في ظل نظام البعث كانت زهرة تعلم أمها و النساء المسنات اللغة الكردية لمدة خمس سنوات. حيث بدأت عام 2012 العمل في دار المرأة. في عام 2013 عملت زهرة في الهلال الأحمر الكردي ، وفي عام 2015 عملت في المحكمة ، وفي عام 2017 تم تعيينها كرئيسة مشتركة لبلدية كوباني ، في عام 2018 انعقد كونفرانس مؤتمر ستار الثالث في كوباني ، وحينها تم انتخابها كعضوة منسقية مؤتمر ستار في إقليم الفرات .

كانت زهرة تتحلى بروح المسؤولية تجاه أي عمل تقوم بها بكل فناء وتضحية ، أخذت زهرة بركل مكانها ضمن صفوف النضال من أجل تحرر المرأة، حيث كان شعارها في الحياة هي: ”أنتهجت خط المقاومة حتى تتمكن كل امرأة من تحقيق حريتها“.





هبون ملا خليل:

ولدت هبون ملا خليل في قرية بندير شرق كوباني ، كانت قد بلغت 41 عاماً من العمر وقت استشهادها ، بدأت هبون العمل ضمن تنظيم المرأة في سن السادسة عشرة ، وكانت تشارك جميع الاجتماعات التي كانت تعقد في القرية .

سعت هبون من خلال خضوعها لدورات تدريبية فكرية لتحقيق مجتمع أخلاقي وعادل وايكولوجي مستند على مشروع الأمة الديمقراطية وتحرر المرأة .

شاركت العمل في الساحة الاجتماعية لإقليم الجزيرة في عام 2013 ، وفي عام 2014 اثناء حرب داعش على منطقة كوباني وبروح المسؤولية التي تقع على عاتقها شاركت هبون كامرأة في حرب لا مثيل لها ضد أعتى قوى ظلامية المتمثلة بداعش ، وفيما بعد أنتصار كوباني عملت على نطاق أوسع و أخذت مكانها في عمل قوات الأسايش (قوى الامن الداخلي) في مدينة منبج ، وعملت في المجال التنظيمي للمرأة .

لم تستسلم للظلم والقمع أبداً ولم تكافح ضد الاضطهاد والظلم القائم على المرأة فحسب ، بل كانت منذ طفولتها تحلم بالعيش المشترك والعدل بين كافة الشعوب وحلول السلام ، وبانضمامها المبكر إلى الصفوف التنظيمية والاجتماعية والثورية ونضالها المتفاني استطاعت التأثير على المجتمع بشكل يغير المجتمع إلى الأفضل .





الأم أمينة:

أمينة محمد ويسى الملقبة بالأم أمينة ، ولدت عام 1965 في قرية حلنجة وكانت تبلغ من العمر 56 عاماً عندما تم أستهدافها ، كانت أم لولدين وابتنتين ، أحدهن كانت أيضاً عضوة في منسقية مؤتمر ستار لمقاطعة كوباني .

تميزت الأم أمينة بتواضعها وسعة صدرها ضمن قريتها ، كانت الأم أمينة معطاءة ومضيافة ، كما كانت مرحبة بالضيوف في منزلها يوم الهجوم المستهدف .

بالرغم من تقدمها في السن ومشاكلها الصحية التي تعاني منها ، إلا أنها شاركت في جميع الفعاليات والنشاطات والاجتماعات والمحاضرات التي كانت تقام في مدينة كوباني ، كانت أمينة أمماً محبة لبلدها وتجتهد في خدمة وطنها و بخاصة من أجل حرية المرأة ، كانت أما حنونة ليس فقط لأطفالها بل لجميع الأطفال في القرية ، أخذت مكانتها في نضال المرأة بالتزامها ودورها المشارك في الدفاع عن شعبها .



2.2. قضية هفرين خلف:

في الثاني عشر من تشرين الأول لعام 2019 تم قتل واعدام هفرين خلف الأمانة العامة لحزب سوريا المستقبل أعداماً ميدانياً بوحشية من قبل مجاهدي أحرار الشرقية المدعومين من قبل تركيا، على الطريق السريع (أم 4) جنوب تل أبيبض خلال العدوان التركي المحتل في 2019 على شمال شرق سوريا ، حيث تم اعتراض سيارتها عمداً من قبل مرتزقة متنكرين في زي قوى الأمن الداخلي لشمال وشرق سوريا ، تم ارتكاب ممارسات بشكل وحشي عليها ثم أعدموها مع سائقها ، سجل المرتزقة هذا العمل الوحشي بكاميرات هواتفهم المحمولة ونشروها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ليثبتوا بهذه الانتهاكات البشعة وحشيتهم التي تستهدف إرادة المرأة المنظمة والتي ترقى إلى جرائم الحرب في القانون الدولي .

هفرين خلف:

ولدت هفرين خلف في مدينة ديريك وترعرعت في أسرة وطنية ، شاركت والدتها سعاد في العديد من الاجتماعات الشعبية التي كان يعقدها القائد عبد الله أوجلان للشعب ، ما أتخذته والد هفرين نهجا لها من فكر القائد عن حرية المرأة كان له تأثير مباشر وكبير على بناء شخصية هفرين والخط الذي تنتهجه ، وبعد درستها للثانوية في ديريك اتمت دراستها للهندسة المدنية في جامعة حلب . ومع بداية ثورة روج افا ، انضمت هفرين للحراك الثوري على كافة الأصعدة ، حيث كانت في





2012 من مؤسسي " مؤسسة العلم والفكر الحر " ، وكذلك عملت في مؤسسات المجتمع المدني وأشغلت الدور الإداري في المجلس الاقتصادي في قامشلو ، ومع إعلان الإدارة الذاتية الديمقراطية لأقليم الجزيرة في عام 2014 ، تولت مسؤوليتها كنائبة في المجلس الإداري لهيئة الطاقة في الأقليم، ولعبت دوراً هاماً في تحسين وتعزيز إمدادات الطاقة مع الصعوبات وقلة الإمكانيات التي كانت تواجهها الإدارة في حديث نشأتها ، وفيما بعد في عام 2016 مع تغير هيكلية بعض الهيئات ودمجها وتشكيل نظام الرئاسة المشتركة للهيئات تم تعيين الرفيقة هفرين كرئاسة مشتركة لهيئة الاقتصاد والزراعة .

حيث كرست كل وقتها في تحسين البيئة الاقتصادية والطبيعية مستند على بناء اقتصاد على شكل جمعيات وخاصة توفير اقتصاد حر للمرأة ، وفي عام 2018 مع توسع الرقعة الجغرافية المحررة من وطأة تنظيم داعش وضرورة وجود حزب يضم كافة المكونات على نطاق اوسع ليرسم مستقبل السوريين بشكل ديمقراطي ، فكانت هفرين من مؤسسي حزب سوريا المستقبل التي كان من أهدافها الاستراتيجية ترسيخ فكرة أخوة الشعوب والمكونات بكافة أطيافهم ومعتقداتهم وثقافتهم وأعرافهم وقومياتهم ضمن سوريا موحدة تعددية لا مركزية .

و في كلمة ألقتها في العام الثامن من ثورة الشعب السوري ، حيث أكدت قناعتها بأن الأزمة في سوريا لا يمكن حلها بالحرب وبشكل عسكري فلا بد من الحوار وتأكيد على الحل السلمي .

كما وفتت هفرين في جميع خطاباتها إلى أهمية الحوار بين مختلف القوى السياسية والفئات الاجتماعية في سوريا ، وشددت على أن الشعب ككل هم أصحاب القرار وهم يرسمون مستقبلهم ويجب أن ينظموا حياتهم في جميع المجالات على ذلك الأساس ، وضرورة التعاون والحياة المشتركة بين كافة مكونات المنطقة من عرب وكرد ومسيحيين وشركس وأرمن وتركمان وشيشان ، حيث لهذه الاستراتيجية أهمية مستدامة للأمن ومستقبل سوريا .

3. الذهنية الفاشية للدولة التركية

إن النظام الديكتاتوري والفاشي التركي القائم والمتمثل بقيادة حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا والتي تسير سياسية الإبادة العرقية والقومية والانصهار الثقافي لكافة المكونات والأعراق وتستغل الإسلام لتسييسه وفقا لمصالحه وتستخدمها بشكل تعسبي يقهر ويلغي ويبيد كافة المعتقدات الأخرى، أن هذا النظام يسعى لفرض هيمنته بشكل أوسع على الشرق الأوسط وبهدف إعادة الإمبراطورية العثمانية نظامها الديكتاتوري الذي يرفض أي نظام تعددي لا مركزي مبني على أساس ديمقراطي ، لذا فإن المشروع الديمقراطي المنشكل في مناطق شمال وشرق سوريا كنموذج حل لكافة الصراعات والنزعات الطائفية والمذهبية والعرقية في الشرق الأوسط بأجمعه ، تعتبره الدولة التركية تهديدا لنظامها وأنها الداخلي خشية منها أن يمتد المشروع الديمقراطي إلى الداخل التركي .

في بداية هذا العام تمت مناقشة مشروع قانون لحزب العدالة والتنمية في جميع أنحاء البلاد ، والذي صرح عن الإعفاء عن عقوبة إساءة معاملة الأطفال في ظل ظروف معينة ، وفقاً لمقترح حزب العدالة والتنمية ، وكذلك إعفاء مرتكبي جريمة الاغتصاب من المحاسبة والعقاب في حال تزوجهم من ضحايا الاغتصاب دون النظر إلى الآثار السلبية والنفسية التي تتركها على الضحية .

حيث رأى الكثير من النشطاء لحقوق المرأة في جميع أنحاء العالم أن هذا الإعفاء تشجيع على الاغتصاب دون رادع لمثل هذه الحالات ويفتح المجال أمام ممارسات معنفة ضد المرأة ، كما أن الناشطات في المجال السياسي والاجتماعي اللاتي يدافعن عن حقوق المرأة يتعرضن للاضطهاد المنهجي من قبل حكومة حزب العدالة والتنمية من عنف وسجن وقتل بشكل متواصل مع أصرار النساء على المقاومة لكافة أشكال الاضطهاد .

في عام 2014 قال نائب أردوغان (بولنت أرنش) في حدث عام إنه لا ينبغي على المرأة الضحك في الأماكن العامة لأنه موقف منافي للحشمة والعفة ، هكذا قول يعبر عن الذهنية الذكورية الرجعية والمتسلطة التي تتبعها حزب العدالة والتنمية .

أن الاحتلال التركي لأراضي شمال وشرق سوريا واستهدافه للنساء وادعائه أنه يحارب الإرهاب ، يوضح دور الدولة التركية في دعم المرتزقة الجهاديين الذين يرتكبون أفظع الجرائم وأبشعها بحق النشطاء المدنيين والسياسيين ، هذه الممارسات التي ترتكبها الدولة التركية ليست جديدة حيث قامت بجريمة مماثلة في باريس باستهدافها كل من (ساكينة جانسيز وفيدان دوغان وأيلي شيلامز) في (9 كانون الثاني 2013) الرائدات في حركة تحرر المرأة ، حيث خطط لقتل الناشطات الثلاث في باريس وقامت بتنفيذها المخابرات التركية .

إن انطلاق ثورة روج آفا كان بقيادة المرأة وقيادتها للمجتمع ، فأحدثت بذلك تغييرا في كافة المجالات وعلى كافة الأصعدة للنهوض بالمجتمع إلى مجتمع أخلاقي وعادل وديمقراطي مبني على تحرر كلا



الجنسيين .

لهذا هجمات الدولة التركية ومرترقتها التي تستهدف المرأة ماهي إلا لضرب مكتسباتها التي حققتها في الثورة كون المكتسبات التي حققتها هي ميراث للنضال التحرري للمرأة على مستوى العالم أجمع وأن الذهنية الذكورية للدولة الفاشية التركية تسعى دون تحقيق المرأة حريتها والحد من تطلعاتها ، منذ الاحتلال وألاف النساء تعرضوا للخطف والتعذيب والاغتصاب والقتل في عفرين وحدها ، ويمكننا أن نرى بوضوح أن الدولة التركية ترتكب جرائم إبادة بحق النساء ، سواء كانت ضد المرأة في المناطق التي تحتلها أو ضد المرأة المنظمة التي لا ترسخ لقمع أروغان وهيمنته .



4. القتل المُستهدف للمرأة الناشطة من قبل الدول:

القتل المستهدف للمرأة التي تنظم وتقوم بدور فعال في الدفاع عن الحرية هو ممارسة شائعة وممنهجة في جميع أنحاء العالم وعبر التاريخ ، لذا قُتل مئات الآلاف من النساء عمداً بسبب أفكارهن وممارساتهن السياسية ، وفي كثير من هذه الحوادث تم تدبير هذه الجرائم من قبل دول عن طريق قوات الشرطة أو جماعات شبه عسكرية أو مرتزقة أو قتلى مأجورين .

ما هي الدوافع وراء جرائم القتل هذه؟

إذا نظرنا إلى حركات المقاومة في جميع أنحاء العالم وفي الماضي يمكننا أن نرى أن المرأة تأخذ أدواراً قيادية بشكل متزايد وتقف في الخطوط الأمامية لنضالات متعددة ، ربما يكون أولها هو النضال من أجل حقوق المرأة وكذلك مقاومة الأنظمة الرأسمالية والفاشية ، بهذا المعنى فإن دور مقاومة المرأة التي تدافع عن المجتمعات ضد سياسة الاحتلال والإبادة الجماعية ، التي عادة ما يكون الدافع وراءها هو رغبة الدول بالسيطرة على المجتمع والأرض .

هذا ليس مفاجئاً إذا اعتقدنا أن المرأة هي التي تحافظ على المجتمعات ، وتضمن بقاء الثقافة واللغة من خلال تعليم الأجيال الجديدة واللاتي غالباً ما يكون لديهن روابط أقوى مع الأرض والطبيعة . من ناحية أخرى ، على الرغم من أنهن كن تقليدياً جزءاً من قطاعات المجتمع الأكثر اضطهاداً ، فقد كان هذا أيضاً سبباً لكي تنظم المرأة نفسها بالدفاع و حماية أصالتها و ثقافتها من كافة أشكال الإبادة، هذه هي الأسباب التي تجعل المرأة أحد الأهداف الرئيسية عندما تُمنع الدول الرأسمالية المهيمنة من قطع أوصال الأصالة والعراقة في المجتمعات التي تناضل من أجل الحفاظ على تاريخها ووجودها المتجسد بثقافة الأم .

يتخذ القمع والاضطهاد ضد المرأة الناشطة والمنظمة أشكالاً مختلفة ، من العنف القانوني والتي تمارس من قبل الحكومة من السجن والاختطاف والعنف الجنسي و قتل المرأة ، تشترك كل هذه الأشكال في أن المرأة لا تتعرض للعنف والاضطهاد بسبب دورها التي تمارسه فحسب بل أيضاً بسبب جنسها .

أن ممارسة العنف على المرأة الناشطة بحد ذاته هو عنف مباشر على الأسرة والمجتمع بحد ذاته فمن ناحية تُعاقب المرأة على اتخاذها دوراً يتعارض مع أعراف وتقاليد المعتمدة من قبل الذهنية الذكورية ، وقد لوحظت هذه الحقيقة على سبيل المثال في التعامل مع المرأة في السجن حيث تتخذ بحقها أشكالاً وحشية ولا اخلاقية وأكثر قسوة من الرجال المسجونين ، كل ذلك ينبع من الذهنية المتسلطة التي تسعى إلى كبح جماح المرأة وطمسها ووأد لأي محاولة لنيلها حريتها .



1.4. أمثلة عن استهداف المرأة حول العالم:

يعتبر تاريخ 25 من تشرين الثاني من كل عام يوم مناهضة العنف ضد المرأة ، حيث تقام فيها نشاطات وفعاليات مختلفة مناهضة لكافة أشكال العنف والقمع والاضطهاد الممارس على المرأة ولكافة أساليبها من العنف الجسدي والفكري والقانوني والاجتماعي ، وهذا اليوم يستذكر فيه كيف تم قتل واستهداف الشقيقات الثلاثة باتريا ومينيرفا وماريا تيريزا ميرابال في عام 1960 في جمهورية الدومينيكان على يد الحكومة ، أن سياسة الأخوات ومعارضتهن الحازمة لديكتاتورية رافائيل ليونيداس تروخيلو وضعت الحكومة في موقف صعب ، لذلك بعد فترات من السجن والتعذيب لمينيرفا وماريا تيريزا ، قرر تريخيلو الديكتاتور وضع حد لحياتهن مع شقيقتهن باتريا من خلال خدمة المخابرات العسكرية .

إن تاريخ نضال المرأة حافل بالمقاومات ضد الذهنية الذكورية والأنظمة الرأسمالية والفاشية من أجل الدفاع عن المرأة والمجتمع والأرض ، وردا على كل ظلم واستغلال واستعباد واضطهاد واحتلال .

كما دفعت النساء أرواحهن ثمنا لالتزامهن المناهض للفاشية والإمبريالية ومن الأمثلة على ذلك تلك المعرفة باسم الورد الثلاث عشر، وهي مجموعة من ثلاثة عشر شابة ، معظمهن كن منظمات في المقاومة ضد الفاشية ، وقد أطلقت عليهن الدولة الإسبانية النار بعد أربعة أشهر من انتهاء الحرب الأهلية وبداية دكتاتورية فرانسيكو فرانكو في (5 أب 1939) ، متهمات ”بالانضمام إلى التمرد“. وكذلك روزا لوكسمبورغ ، المناضلة في مختلف المنظمات الشيوعية ، التي واجهت الخطابات القومية ، ووقفت في معارضة شديدة للحرب العالمية الأولى لأنها اعتبرتها مواجهة بين الإمبرياليين ، تم إعدامها من قبل هيئات شبه حكومية ألمانية في (1919) بعد انتفاضة شعبية أحبطتها الدولة ، وتم إلقاء جثتها في النهر، وحيث أنها كانت ولا تزال رمزاً للتوار وخاصة للمرأة .

تري الدول في المرأة المنظمة إمكانية خلق نموذج تتبعه بقية النساء ، والذي يؤدي إلى عدم الخضوع للسلطة الذكورية ، هذا الخوف هو أحد الأسباب الرئيسية للهجوم عندما يتوضح قوة المرأة من خلال النضال والتنظيم ، هذه قضية مينا كيشوار كمال ، التي قُتلت في (4 شباط 1987) . أسست مينا الجمعية الثورية للمرأة في أفغانستان (راوا) من أجل تعليم المرأة والدفاع عن حقوقها وحرياتها. قامت بتأسيس صحيفة والعديد من المدارس ولعبت دوراً رائداً في معارضة الحكومة الأفغانية ، لم يتم التحقيق في مقتلها الذي نُفذ في باكستان من قبل السلطات ويُعتقد أنه تم تنفيذه من قبل الشرطة السرية الأفغانية أو المجاهدين المتعصبين الذين يواصلون قمع وتهديد ومضايقة ناشطات راوا .

من ناحية أخرى ، غالباً ما يرتبط نضال المرأة بالدفاع عن الأرض ضد الديناميكيات الاستعمارية والاستخباراتية للدول الرأسمالية ، كانت بيرتا كاسيريس ناشطة نسائية هندوراسية وقائدة من سكان لينكا الأصليين ، قُتلت في (2 آذار 2016) بعد أن قادت نضالاً شرساً للدفاع عن الأرض ، عارضت ليونيل تابداسان بيساديليا في الفلبين مشاريع زرع الألغام التي كانت منظمة في مؤسسة مزارعي



كومبوستيلا. قُتلت في (2 آذار 2017) على أيدي مسلحين ، حالة نموذجية مأساوية لقتل المرأة المنظمة في الدفاع عن الأرض والمجتمعات التي تعيش فيها هي حالة كولومبيا ، مع مقتل المئات من القادة الاجتماعيين على أيدي القوات شبه العسكرية في السنوات الأخيرة ، واحدة من هؤلاء هي كارلوتا إيزابيل ساليناس التي كرست نفسها للدفاع عن حقوق المرأة من خلال نشاطها العسكري في منظمة المرأة الشعبية و قُتلت في مارس الماضي .

إلى جانب كولومبيا والفلبين ، فإن المكسيك والبرازيل هي من البلدان التي تُقتل فيها معظم النساء بسبب تنظيمهن السياسي ونشاطهن في الدفاع عن حقوق الإنسان وحقوق المرأة ، قُتلت المكسيكية ماريسيلا إسكوبيدو أورتيغ في (16 كانون الأول 2010) ، بعد خوض معركة مكثفة ضد إفلات قاتل ابنتها من العقاب وضد إبادة المرأة الذي تحميها الدولة ، كانت مارييلا فرانكو ناشطة نسائية مناضلة في حزب الاشتراكية والحرية البرازيلي ومدافعة عن حقوق النساء السود وخاصة الفقيرات ، مع دورها في التنظيم الذاتي للمجتمعات ، قُتلت في (14 آذار 2018) على يد عملاء الدولة .

على مر التاريخ وفي جميع أنحاء العالم ، تم تأسيس السلطة الذكورية في شكل الدولة كسلاح قمعي ضد المرأة ، وهذه السلطة تتواصل اليوم بتحقيق هدفها المتمثل في الهيمنة على المجتمع من خلال اضطهاد المرأة ، بما في ذلك قتل أولئك الذين يخطون خطوة إلى الأمام لتطوير المقاومة ورسم أساليب جديدة للحياة ضد تهايش الدولة الرأسمالية .



5. لم تتحقق العدالة للمرأة المنظمة:

لقد تم توثيق الإفلات من العقاب بشكل واسع على جرائم قتل محددة للنشطاء ، وخاصة المرأة الناشطة، بسبب دورها الاجتماعي والسياسي ، من قبل منظمات (مثل منظمة الشهادة العالمية و مدافعي خطوط الجبهة و أكسفام الدولية) ، غالباً ما يسبق العنف والقتل أو يصحبهما اضطهاد قانوني من خلال التنديد والتشهير بالناشطات بتصنيفهن كإرهاب ومراقبتهن والتهديدات غير القانونية.

وعلى الرغم من حقيقة أنه يتم في كثير من الحالات تقديم شكاوى لجلب مرتكبي هذه الجرائم إلى العدالة، فإن حالات الإفلات من العقاب كثيرة .

قضية أخرى هي أنه عندما يتعلق الأمر بالجرائم السياسية ، إخضاع أولئك المجرمين للعدالة مهمٌ وأعتبره مرتكبي جرائم إبادة المرأة ، نظراً لأن هذه الجرائم ارتكبتها إما قوات الدولة (كما في حالة مقتل زهرة وهبون وأمينة من قبل الدولة التركية ، أو قتل الأخوات ميرابال من قبل الدولة الدومينيكية) ، أو من قبل الجهات الفاعلة الشبه حكومية (كما في حالة هفرين ، في حالة قتل المرأة على يد مجموعات تركية مدفوعة الأجر ، أو حالة العديد من جرائم إبادة المرأة ضد القائدات الاجتماعيات في كولومبيا) ، قلة فصل السلطة عن الدول القومية تؤدي إلى إفلات الجناة من العقاب، لأن نظام العدالة فيها يحمي الدولة أو الجهاز شبه الحكومي المسؤول عن الجريمة (الممثلون السياسيون الذين هم المسؤولون عن جريمة القتل والقوات المسلحة ”الجيش العسكري والشرطة وشبه الجيش العسكري وشبه الشرطة“ الذين يقومون بتنفيذها بشكل منظم) .

وعندما يتعلق الأمر بجرائم القتل التي يرتكبها القتلة ، فهناك حالات يتم إدانتها علناً من أجل تنظيف صورة الدولة أو لتهدئة الاحتجاجات التي حدثت فيما يتعلق بالإبادة النسائية المنفذة ، ولكنها ليست سوى مجرد وسيلة للتهرب من مسؤولية الدولة فمشاركتهم غير معترف بها وحتى الجريمة تظل بلا عقاب ، كانت هذه هي حالة عمر غوني ، قاتل (ساكنة جانسيز وفيدان دوغان و ليلي شايلمز) . على الرغم من سجنه وكانت هناك أدلة على أن المسؤولين عن الجريمة هم المخابرات التركية ، لم يتم التحقيق في هذه الفرضية .

هكذا نرى أن الدول مسؤولة عن قتل المئات من النساء كل عام وذنبنهن أنهن ناضلن من أجل عالم أكثر عدالة ، والإفلات من العقاب متزايد دون رادع للحد من ذلك ، فمقتل هفرين خلف أظهر بأن الدولة التركية تستطيع قتل خصومها السياسيين من خلال الميليشيات المسلحة ، ومقتل النساء الثلاث في حلنجة أظهر أنه يمكن قتل المرأة بطائرات مسيرة بسبب إنتمائهن للحركات الاجتماعية والسياسية هذا تهديد كبير لكل امرأة تقرر تنظيم نفسها ، وللمرأة بشكل عام ، والهيئات الدولية تديم عجلة الإفلات من العقاب والجرائم المرتكبة على يد السلطات والحكومات .



1.5. الصمت الدولي إزاء الهجمات:

بعد محاكمات نورمبرغ وطوكيو للحكم على الجرائم المرتكبة خلال الحرب العالمية الثانية ، وبعد أعمال العنف التي ارتكبت خلال الحروب في يوغوسلافيا ورواندا - العنف الذي تعترضت له المرأة على وجه الخصوص ، فكلا الحالتين كانتا مثال على كيفية دمج الحروب بإبادة المرأة كممارسة منهجية وبعد عقد مؤتمر في روما انبثقت عنه المحكمة الجنائية الدولية (مؤتمر مرتبط باتفاقيات نظام روما الأساسي) ، حيث تتمتع هذه المحكمة بصلاحيات الحكم على جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجريمة العدوان .

لكن على الرغم من وجود القانون الدولي والمحاكم الدولية للحكم على الهجمات التي تستهدف النساء الناشطات على يد الدول ، حيث يمكننا اعتبار هذه جرائم حرب في بعض الحالات وجرائم ضد الإنسانية بشكل عام فمنذ حروب ما بعد الاستعمار تم إدراج العنف القائم على الجنس كجريمة ضد الإنسانية ، الدول المسؤولة عن ارتكاب جريمة قتل محددة (ضد المرأة المشاركة في الأنشطة السياسية) لا تحقق أي أشكال من العدالة .

بالإضافة إلى ذلك ، جريمة أخرى يمكن أن تحكم عليها المحكمة الجنائية الدولية هي جريمة الإبادة الجماعية ، لكن هذا لا يشمل الجنس كعامل للنظر في القتل الجماعي والانتقائي ، على الرغم من حقيقة أن عدد النساء المقتولات يفوق أي إبادة جماعية أخرى تم ارتكابها في التاريخ ، فلم يتم استخدام جريمة الإبادة الجماعية للحكم على إبادة المرأة ولم يتم إنشاء فقه دولي جديد مناسب لها .

من ناحية أخرى نجد أن دولاً مختلفة لديها اتفاقيات قانونية واقتصادية وعسكرية مع دول مسؤولة عن الإبادة النسائية سياسياً ، وتلتزم الصمت حيال ذلك ، هذا هو الحال مع دولة تركيا ومقتل النساء الثلاث في حلنجة في حزيران الماضي .

تركيا جزء من الناتو ، لكن لم تتخذ أي من الدول الأعضاء أي خطوات لتقديم جرائم تركيا إلى العدالة ، إنه صمت مشابه لصمت هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الذي يهدف للحفاظ على السلام والأمن في العالم .

ولانتزال لا تتفوه بكلمة حق عن العدوان التركي وجرائمه في شمال وشرق سوريا عامة وبحق المرأة خاصة ، و نرى كيف أن الاتفاقيات المختلفة للجمعية العامة للأمم المتحدة مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966) أو اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1979) ، هي فقط حبر على ورق لأنه على الرغم من امتلاك الأدوات القانونية فإن ميثاق الصمت الذي أبرمته الدول بشأن إبادة المرأة السياسية يأخذ الأولوية على العدالة .

المسألة باتت واضحة لنا أن الصمت قائم على ذهنية ونظام مشترك ، وأن ذهنية الدول القومية



الرأسمالية المبنية على اضطهاد المرأة ، وينطبق الشيء نفسه على المنظمات الدولية التي تكون هذه الممارسات والجرائم هي نتيجتها . وهكذا ، فإن التواطؤ الضمني للدول والمنظمات الدولية في مواجهة إبادة المرأة السياسية يظهر احتقارهم لكيان المرأة والتهديد الذي يروونه في نضال المرأة تهديد لاستمرارية نموذج الدولة الرأسمالية المهيمنة والذي يستهدف أيضا بذلك كل من الشعب والمجتمعات والأراضي ، ولكن على وجه الخصوص على المرأة التي تعتبر البنية الأساسية للمجتمع .





6. الحاجة للمقاومة والدفاع عن النفس:

من خلال ما ورد ذكره في الصفحات السابقة ، رأينا كيف يتم استهداف كل امرأة ناشطة وذلك لضرب إي مشروع تحرري تسعى المرأة إلى تحقيقه وليجعل من حريتها غاية صعبة المنال ومستحيلة الوصول إليها ولكسر إرادة المرأة في سعيها وذلك إجهاضاً لأي ولادة جديدة باعثة للأمل والحرية .

ولمواجهة كافة أشكال الاحتلال والإبادة يجب علينا كنساء أن ننظم أنفسنا على نطاق أوسع ليس على مستوى شمال وشرق سوريا فقط بل على مستوى العالم ، كون هذه الهجمات بهذه الذهنية الذكورية هي ضرب لكافة الحركات التحررية النسوية ، وكذلك علينا تشكيل قوة حماية جوهرية فكريا وجسديا لتغلب على كافة أشكال الحرب الخاصة والعسكرية والسياسية ، ورفع مستوى النضال والمقاومة للحفاظ على مكتسبات المرأة التي حققتها في ثورة روج آفا (شمال وشرق سوريا) ولتحقيق المشروع الديمقراطي ونصر إرادة الشعب في تحقيق العيش المشترك والعدل والحر .

إننا نرى أنه كلما تعمقت أزمة نظام الحداثة الرأسمالية ، فأنها تنازع بكافة الأساليب اللاأخلاقية واللاإنسانية من أجل الحفاظ على ديموميتها ، لذا صمت تلك الدول في قضايا اغتيال كل من زهرة وهبون وأمينة وهفرين يجب جعلها قضية رأي عام ولكافة التنظيمات النسائية المطالبة بمحاكمة عادلة ومحاسبة مرتكبي جرائم الحرب هذه ، لكسب دعمهم ومساندتهم وتكاتفهم لقضايانا والضغط على مجلس الأمن والمنظمات الحقوقية ليقوموا بالمهام المنوطة والموكلة لهم وعدم ازدواجيتهم في المعايير والمقاييس القانونية والحقوقية التي ينادون بها .





KONGRA STAR
مؤتمر ستار

Email: Info@kongra-star.org

Homepage: kongra-star.org

Twitter: [@starrcongress](https://twitter.com/starrcongress)

Facebook: مؤتمر ستار